

في ازارجاء مع الكراهية وان كان رقيقا لا يجوز ان يقص وهو الجيد ان يعم
بصرة او بصرة في الركوع على غير صلواته وحقته انه يذلت
بشرط ان امكن انصافا لا تكفي كبحر عن الاماميين ان قلت بعورة في حق
نفسه فلا يفسد بوقوع بصره ولو لم يجد الماريا الاجل المنة التي لم يدبها ليرتبه
لنجاسة الاصلية بخلاف التوب الخ لانه نجاسة عارضية حتى جاز بهم فجا
الجد اصلية حتى لا يجوز بهم قبل الدعاء قال الله تعالى خلق التوب نجسا وظن الجلد
بالرطوبة الا ان الله ما دام جبالا يصلي له حكم نجاسة يصح بناء العصر على تحريمه
الظهور وبناء الفرض على تحريمه النقل وعلى مكه والقضاء على الادارة ان التكبير شرط
عندنا وركن عندنا في فشرط الصلاة تكبيرة على صفة ولا بد ان يدرك
التكبير قايما حتى لو ادرك الامام وهو راكع فركع وهو الى الركوع اوقفت صلواته
ويجوز باطن كفيه الى الصلوات التي تلي الصلاة والى السماء في التكبير الى
في ارجح ما في الدعاء في الجحيم باطن كفيه الى الجحيم ولو قال الله اكبر لا يفسد لانه شائع
وهو لغة قوم وقيل يفسد لانه من اسماء اولاد ابليس وان صدق اوله بان قال
الله اكبر حتى من حيث الدين لانه ينقلب استصحابا ما فقد الصلوة ويكفر ^{بها}
لذلك وان صدق في ارضه بان صدق اللغتين الصعاء واللام فصح استباح ولكن الخ
اولى وان صدق الهمزة من البرقة الصلوة ويصح الشرع بقوله بسم الله
قال ابو جريح الشرع بقوله الله لان التكبير هو التعظيم وهو حاصل لكل اسم من ^{الاسماء}

اسماء الله وقال الجرجاني فرض الغلب عن الكعبة اصابه عنها الصلوة تعاؤوا وحكم
شروطه والافضل في ذلك وفائدة الخلاف تظهر في اشتراط نية عين الكعبة فمعد لا شرط
وعند غيره وفي الخلاصة اذا لم يسئل القبلة وغزى ونقل فان اصاب القبلة جاز ولا
لا ولو سئله ولم يجزه وغزى صلى ثم اغترابا لم يصب عادة عليه وفي التحفة لو كان
يعرف الاستدلال بالنجيم على القبلة لا يجوز ذلك التحريم لا نوقفة ولا يفتح اصل ذلك
الموضع يستحبهم ولو كبر وغض عن النية ثم اصابه ركعتان اختلفوا فقيل انه
يجوز في الشك وقيل ان ما بعد الشك وقيل انهما بعد الفاشحة فيقول ان الركوع شرع في الفرض
وشغله الفكر بالتهجد او المسئلة حتى ان صلوة لا يسحب اعادته ولم ينقص اجزائه اذا
لم يكن التقصير منه والنية ان يقبله لصلوة يصلي على سئل اجاب عن الفور ايضا
ظروا وعصروا ان لم يقبله على الجواب لا يتامله الجوز وقال محمد النية بالقلب فرض وذكرا
بالسنة وقيل ذكر السان بدعة الا ان الم يطعن قلبه وبدون الذكر وفي
الحائض الا ان ينوي عددا الزهات مع نية الفرض والسنة فيقول نويت ان اصلي
سنة الظهر اربع ركعات مثلا وقيل لا يشترط نية عددا الزهات لانه لو نوى الظهر فقد
نوى عددا ركعاته حتى لو تلفظ به يكون مكروها لانه عبث لا حاجة اليه لولو في
نية الفرض ان يفعل نويت ان اصلي الظهر اليوم لانه لو قال الوقت وكان الوقت خارجا
وهو لا يعلم بالجوز اما اذا قال اليوم فيجزيه سواء كان الوقت باقيا او خارجا
ولو نوى الاداء بنية القضاء يجوز ما لو نوى القضاء بنية الاداء لا يجوز الا اذا كان